منع قام أحد مستتب هنا إذ لا يتصور أن يقول كل أحد يفعل كذا وتريد الرجل دون المرأة والواحد دون الاثنين إذ لا يتصور أن تجتمع المتضادات في الإيجاب. واعترض على الصفار بأنه لا ينكر من كلامهم (كل أحد).

رد الصفار قائلاً: إن «أحد» يكون معناه وحد أي منفرد كما قال:

يوم الجليل على مستأنس وحد

ولكن هذا الذي مثل به لا يكون عاماً كما هو الحال في كل أحد، ويرى الصفار أن الذي أدخل «أحد» العموم هو كل فلو قلنا كل زيد لكان زيد عاماً.

ونسير مع لفظ سيبويه وهو كلام واضح إلى أن نصل إلى:

باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما):

ويقدم الصفار لهذا الباب بمقدمة يوضح فيها أن كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فأصله ألا يعمل لعدم الاختصاص... وما غير مختصة فكان حقها ألا تعمل، فمن راعى هذا لم يعملها وهم بنو تميم، ومن أعملها وجد لها شبهين شبهاً عاماً وشبهاً خاصاً.

فالعام أنها بمنزلة الحروف التي لم تختصر.

وأما الخاص فهو أنها مشبهة لليس، في أنها تنفي مثلها وفي أنها تدخل على المحتمل فتخلصه للحال، فمن راعى ذلك ألحقها بليس وهم أهل الحجاز.

= في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

فرفع كواكبها بدلاً من ضمير يحكى لأنه راجع إلى «أحداً» وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك.

حاشية الدسوقي على المغني 2/299